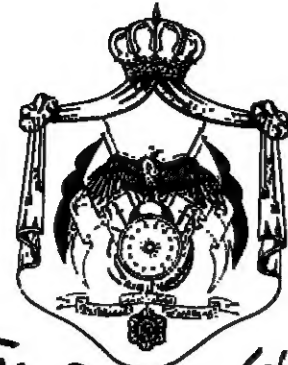


الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية



عمان : الثلاثاء ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٤٠٦ هـ الموافق ٧ كانون الثاني سنة ١٩٨٦ م . العدد ٣٣٦٥

الفهرس

صفحة

٢٢	نظام رقم ٢ لسنة ١٩٨٦	نظام معدل لنظام الاستيراد
٢٥	نظام رقم ٣ لسنة ١٩٨٦	نظام معدل لنظام رسوم الانتاج

مديرية المطابع العسكرية

هكذا من الأشغال

نحو الحسب للفصل من المملكه العربيه الهاشميه

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
والمادة ٤ من قانون الدفاع لسنة ١٩٢٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٦/١/٤
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٢ لسنة ١٩٨٦

نظام معدل لنظام الاستيراد

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الاستيراد لسنة ١٩٨٦) ويقرأ مع النظام رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٤ من النظام الاصلي على الوجه التالي :-

- ١ - بالغاء عبارة (مائة دينار) الواردة في الفقرة (ك) منها والاستعاضة عنها بعبارة (الف دينار) .
- ٢ - بالغاء عبارة (خمسمائة دينار) الواردة في الفقرة (ف) منها والاستعاضة عنها بعبارة (الف دينار) .
- ٣ - باضافة الفقرة (ص) التالية اليها :-

(ص :- اي بضاعة يستثنىها الوزير بموجب تعليمات يصدرها لهذه الغاية) .

المادة ٣ - تعدل الفقرة (ا) من المادة ١٢ من النظام الاصلي بالغاء عبارة (لقاء غرامة قدرها ١ ٪) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (لقاء غرامة قدرها ٥ ٪) .

المادة ٤ - تعدل المادة ١٧ من النظام الاصلي على الوجه التالي :-

- ١ - باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (١) منها :-
(مضافا اليه رسم خدمات مقداره ١ ٪ من قيمة تلك البضائع) .
- ٢ - بالغاء عبارة (مع مراعاة اي اعفاء من رسوم الاستيراد) الواردة في مطلع الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية (مع مراعاة اي اعفاء من رسوم الاستيراد والخدمات) .
- ٣ - بالغاء نص الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

د - ١ - يستوفى رسم قدره ١ ٪ من قيمة رصيد الرخصة الخاضعة للرسوم والموافق على تبديدها عن كل اربعة اشهر ويعفى من هذا الرسم الرخص التي صدرت لمدة لا تقل عن سنة اذا كان مجموع مدة الرخصة ومدة تجديدها لا تزيد عن سنة .

٢ - يستوفى رسم خدمات مقداره ١ ٪ من قيمة رصيد رخصة الاستيراد المعفاة من رسوم الاستيراد الموافق على تجديدها من كل اربعة اشهر .

المادة ٥ - يلغى نص المادة ١٨ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

- ١ - لمجلس الوزراء بتسليم من الوزير رد رسوم الاستيراد المستوفاة عن الرخص التي تقرّر إلغاؤها بسبب الخطر الذي يفرض على استيراد البضاعة او تعذر استيرادها بسبب ظروف متناهرة على ان يقدم طلب استرداد الرسوم خلال شهرين من تاريخ انتهاء هذه الرخصة .

ب - للوزير ان يرد كليا او جزئيا رسوم الاستيراد ورسوم الخدمات المستوفاة عن بغض البضائع الاجنبية الداخلة في صنع المنتجات الوطنية وذلك عند تصديرها للخارج وفقا للتعليمات التي يصدرها الوزير لذلك .

المادة ٦ - يلغى نص المادة ١٩ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٩ -

١ - مع مراعاة احكام الفقرتين (ب) و (ج) من هذه المادة لا تستوفى رسوم الاستيراد المنصوص عليها في هذا النظام عن البضائع التالية :-

١ - البضائع التي تستودها الجهات والاشخاص المعفاة من الرسوم الجبركية بمقتضى احكام قانون الجمارك المعمول به

٢ - البضائع التي تستورد تحت وضع الانخال المؤقت بموافقة مسبقة من وزارة الصناعة والتجارة ووزارة المالية/الجمارك وفقا للشروط والتحفيزات التي تقررتها على ان يقدم المستورد للوزارة الضمانة التي توافق عليها لرسوم الاستيراد والخدمات من هذه البضائع . على ان تستوفى هذه الرسوم في حالة التخليص عليها طبقا من قبل السلطة الجبركية دون الحاجة عند ذلك للحصول على رخصة استيراد جديدة لها .

٣ - البضائع التي يقرر مجلس الوزراء اعفاءها من رسوم الاستيراد بناء على تشييب من الوزير وينشر القرار في الجريدة الرسمية .

٤ - الاثاث والتجهيزات والعيونات التجارية المستوردة من قبل الجهات الاجنبية التي سمح لها باقامة مقر في المملكة لممارسة اعمالها في خارجها ، وكذلك الاثاث المنزلي والتجهيزات اللازمة لمكاتب وسائل الاعلام التي يستوردها الاشخاص غير الاردنيين لاستخدامها في مكاتبهم على ان تكون هذه المواد لازمة وضرورية لتجهيز تلك المكاتب ومنازل المواطنين العاملين فيها بناء على شهادة مصدقة من الوزارة .

ب - ١ - تخضع لرسوم الاستيراد ورسوم الخدمات البضائع التي تستوردها الجهات الرسمية وغير الرسمية معفاة من تلك الرسوم وذلك في حالة التخليص عليها طبقا بالبيع او غيره وتستوفى الرسوم في هذه الحالة من قبل السلطة الجبركية دون الحاجة للحصول على رخصة استيراد .

٢ - تخضع لرسوم الاستيراد ورسوم الخدمات البضائع المهربة غير المتنوع او المقيد استيرادها وذلك عند التخليص عليها وتستوفى في هذه الحالة من قبل السلطة الجبركية دون الحاجة للحصول على رخصة استيراد .

٣ - تخضع لرسوم الاستيراد ورسوم الخدمات البضائع التي صدرت رخص استيرادها معفاة من الرسوم اذا خضعت لها قبل التخليص عليها جبركيا على ان تستوفى تلك الرسوم من قبل السلطة الجبركية عند التخليص عليها .

ج - تعنى من رسم الخدمات المنصوص عليه في هذا النظام البضائع المعفاة من رسوم الاستيراد بمقتضى احكام الفقرة (ا) من هذه المادة ويستثنى من هذا الاعفاء ما يلي :-

١ - البضائع والمواد التي يقرر مجلس الوزراء اعفاءها من رسوم الاستيراد بناء على تشييب الوزير .

٢ - البضائع والمواد المعفاة من الرسوم والضرائب بمقتضى احكام الفقرة (د) من المادة ١٥٩ من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ او بمقتضى اي حكم مماثل يحل محل هذا الحكم في اي قانون اخر للجمارك .

هكذا من المأهول

المادة ٧ - يلغى نص الفقرة (ا) من المادة ٢٢ من النظام الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي : -

١ - لحير عام دائرة الجارك او الموظف الذي يثبته عنه خطيا ان يارس في المخالفات التي ترتكب خلافا لاحكام هذا النظام الصلاحيات المنصوص عليها في الفقرة (و) من المادة ٤ من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ على البضائع التي تجري التسوية او المصالحة عليها اذا كانت من البضائع المحظور او المقيد استيرادها وذلك بمقابل غرامة لا تزيد على خمسمائة دينار او ١٠٠٪ من قيمتها ايهما اقل .

الحسين بن طلال

١٩٨٦/١/٤

وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء د. حازم نسييه	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحمود	وزير الخارجية طاهر المصري	وزير المواصلات محي الدين الحسيني	وزير العمل والتنمية الاجتماعية الادخلية حسن الكايد
وزير المالية د. حنا عوده	وزير التموين والصناعة والتجارة د. رجائي المعشر	وزير الاشغال العامة المهندس محمود الحوايده	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب
وزير الزراعة المهندس احمد دخقان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد	وزير التخطيط د. عبد الله النصور	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب
وزير الشباب هشام الشراي	وزير شؤون الارض المحتلة طاهر كنعان	وزير الصحة د. زيد حمزه	وزير الاعلام والثقافة والسياحة والاثار محمد الخطيب

هنا من الاشغال

نص حسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٦/١/٤
نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم ٢ لسنة ١٩٨٦

نظام معدل لنظام رسوم الانتاج المحلي

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام رسوم الانتاج المحلي لسنة ١٩٨٦) ويقرأ مع النظام رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ١٤ من النظام الاصيل باعتبار ما ورد فيها فقرة ب و اضافة الفقرة (ا) التالية اليها : -
١ - يجوز للوزير او من يفوضه خطيا ان يجري مصالحة عن اي عمل ارتكب خلافا لاحكام هذا النظام او التعليمات الصادرة بقتضاه وذلك لغاء المبلغ الذي يقرره اذا لم يكن قد صدر حكم تطعي بشأن ذلك الفعل .

الحسين بن طلال

١٩٨٦/١/٤

وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء د. حازم نسييه	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحمود	وزير الخارجية طاهر المصري	وزير المواصلات محي الدين الحسيني	وزير العمل والتنمية الاجتماعية الادخلية حسن الكايد
وزير المالية د. حنا عوده	وزير التموين والصناعة والتجارة د. رجائي المعشر	وزير الاشغال العامة المهندس محمود الحوايده	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. عبد العزيز الخطيب
وزير الزراعة المهندس احمد دخقان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد	وزير التخطيط والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب
وزير الشباب هشام الشراي	وزير شؤون الارض المحتلة طاهر كنعان	وزير الصحة د. زيد حمزه	وزير الاعلام والثقافة والسياحة والاثار محمد الخطيب